اجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي
المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦

بناءا على الدعوة الموجهة من قبل رئيس مجلس الادارة للسادة مساهمي الشركة واستنادا لاحكام البند اولا" من المادة ٨٨ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) فقد عقدت الهيئة العامة لشركة مصرف الائتمان العراقي اجتماعاً في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٤/٢٦ في قاعة رويال في فندق فان رويال في اربيل وقد حضر الاجتماع عدد من السادة المساهمين وممثلون عن البنك المركزي وهم كل من سعد فارس يونس وحنان حمزة محمد وممثلون عن دائرة تسجيل الشركات هم كل من محمد اسود حمد ومها هشام مهدي.

وقد تراس الاجتماع الدكتور احسان ناجي الصوفي وتم اختيار كل من السيدة هبة مصطفى عطا كاتبا للجلسة والسيد زياد يحيى عبد المحسن مراقبا للجلسة لاحتساب النصاب استنادا لاحكام البند ثانياً من المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ وبعد احتساب النصاب تبين حضور من يمثل ( ٢١٢,٠٠٧,٦٤٦,١٩٧) مئتان واثنى عشر مليار وسبعة مليون وستمائة وستة واربعون الف ومئة وسبعة وتسعون سهم اصالة وانابة ووكالة من اصل (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وخمسون مليار سهم ، وعليه فقد اعلن عن اكتمال النصاب القانوني ودعا رئيس الاجتماع الى انتخاب رئيس للهيئة العامة استناداً للبند ثالثاً من المادة ٩٥ من قانون الشركات وتم بالاجماع انتخاب الدكتور احسان ناجي الصوفي رئيساً للهيئة العامة وبوشر بمناقشة ماورد بجدول الاعمال حسب تسلسل الموضوعات المدرجة فيه وكما يلي :-

اولاً- مناقشة تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

تلي تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ ودعا رئيس الهيئة مناقشة ما ورد بالتقرير فأثنى الجميع على اداء المصرف وعلى محتويات التقرير.

وتحدث السيد سعد فارس ممثل البنك المركزي العراقي وابدى ملاحظاته عن التقرير مبينا انه توجد ملاحظات صغيرة على التقرير وهي ان يتم ادراج فقرة تخص تقرير ادارة المخاطر من ضمن تقرير مجلس الادارة تتضمن ما يشير الى اطلاع مجلس الادارة على تقارير ادارة المخاطر على الرغم من كون المخاطر قليلة الا ان من الضرورة التطرق اليها في تقرير المجلس.

واستفسر عن العقار العائد للمصرف في الموصل وبناية فرع الحرية وماهي اجراءات المصرف حولهما حيث من المفترض اما استخدام عقارات المصرف كفروع له او التخلص من هذه العقارات وعدم ابقاءها لعدم استغلالها للعمل المصرفي وتساءل ما هو مصير هذه العقارات؟.

كما استفسر ايضا عن المناصب القيادية الشاغرة في المصرف وهي منصب مراقب الامتثال ومنصب المدير المفوض والتي لغاية الان لم تحصل الموافقة الرسمية من قبل البنك المركزي على من يشغل هذه المواقع.

اجاب رئيس الهيئة شاكراً ممثل البنك المركزي على الملاحظات التي ابداها مبيناً انه سيتم ادراج تقرير ادارة المخاطر ضمن تقرير مجلس الادارة مستقبلا.

اما فيما يخص عقار المصرف في الموصل فأنه يقع في الجانب الايمن وهي الجهة التي لحق بها الدمار والضرر بضمنها مبنى فرع المصرف ولغاية الان مازالت الانقاض و اثار الدمار متراكمة في كل المنطقة وانه سيتخذ القرار بشأن تأهيل الفرع من عدمه بعد رفع الانقاض من الشوارع والابنية المجاورة.

اما فيما يخص منصب مراقب الامتثال فان المصرف يسعى وبشكل مكثف لأيجاد شخص كفوء ومؤهل لادارة هذا القسم اذ ان المصرف حريص على اختيار اشخاص مؤهلين وكفوئين لاشغال المناصب القيادية وسيتم اعلام البنك المركزي بمرشحنا لهذا المنصب لاستحصال الموافقات اللازمة عليه.

وبالنسبة لمنصب المدير المفوض فأنه كما تعلمون قد تم ارسال اسم المرشح الى البنك المركزي لتولي هذا الموقع الوظيفي الا ان قانون المصارف يشترط ان يكون المرشح من ضمن اعضاء مجلس الادارة ولهذا يتعين ضم المرشح لعضوية مجلس الادارة. اذ ان اياً من اعضاء المجلس الحاليين غير متفرغ وسيتم اضافة عضو لمجلس الادارة لأشغال هذا المنصب بعد استحصال موافقة البنك المركزي على المرشح الذي تم ارسال اسمه وتفاصيل خدماته وغيرها من المعلومات اليه.

كما اشارت الانسة مها هشام مهدي ممثلة عن تسجيل الشركات ايضا الى ان البنك المركزي له دور في اعطاء الموافقات اللازمة من حيث المؤهلات المتوفرة لاشغال منصب المدير المفوض.

استفسر ايضا السيد ممثل البنك المركزي عن عقارات المصرف في شارع السمؤل ومدينة الحرية والبياع كفروع وما هي الاجراءات المتخذه بشانها فعلى المصرف ايضا التخلص من هذه العقارات او استخدامها حيث سيتم اجراء زيارات تفتيشية من قبل لجان من البنك المركزي فيفترض حسم الامر من قبل ادارة المصرف والتخلص منها باقرب وقت.

اجاب رئيس الهيئة بان المصرف بصدد التصرف بهذه العقارات وفق القانون وتعليمات البنك المركزي واضاف عضو مجلس الادارة السيد نوار العامري بان المصرف وضع خطة عمل لثلاث سنوات القادمة وحسب تعليمات البنك المركزي وتم الاشارة الى هذه العقارات من ضمن خطة المصرف لاستغلال الاملاك والتوسع في عمل المصرف.

تحدثت المساهمة هناء الخفاجي انه سبق ان طرحت في اجتماعات سابقة بالاضافة الى ورود معلومات ان ادارة المصرف تعمل على ايجاد بناية جديدة للادارة العامة ولحد الان لم يتم اي اجراء بهذا الخصوص فمن غير المعقول ان

يبقى مصرف بهذا المستوى ودوره وفعاليته ولمزاياه المالية والنقدية الفعالة من غير مبنى للأدارة العامة، كما ان اسعار العقارات في الوقت الحاضر متدنية مما يشجع على شراء عقار في هذا الوقت للأستفادة من انخفاض اسعار العقارات واشارت ايضا ان غلق الفروع هو ايقاف الخسائر، فنامل الاسراع في ايجاد مبنى جديد للأدارة العامة يليق بسمعة المصرف .

اجاب رئيس الهيئة على استفسار المساهمة بان ادارة المصرف حريصة على اتخاذ موقع جديد للمصرف فيه مواصفات مميزة من حيث كونه يصلح للعمل المصرفي وقربه من مبنى البنك المركزي الجديد وبه موقف واسع للسيارات وادارة المصرف مستمرة بالبحث عن ارض مناسبة وبشكل جدي وهناك عروض كثيرة قيد الدراسة من قبل ادارة المصرف ومجلس الادارة.

بعد ذلك طرح تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ للتصويت.

وبعد المداولة تمت المصادقة وبالاجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانيا– مناقشة تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة عليه

تلي تقرير مراقب الحسابات وطرح للمناقشة ، تحدث ممثل عن البنك المركزي بانه لاتوجد اية ملاحظات على التقرير من قبلهم فطرح التقرير للتصويت وتمت المصادقة وبالاجماع على تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

ثالثاً– مناقشة الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٦ والمصادقة عليها

لعدم وجود اية ملاحظات من قبل الحضور طرح للتصويت وتمت المصادقة وبالاجماع على الحسابات الختامية.

رابعا"– مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١واتخاذ القرارات اللازمة بشانها

بعد ذلك، طرح تقرير لجنة مراجعة الحسابات للمناقشة ولم تذكر اي ملاحظة حوله وقررت الهيئة العامة المصادقة عليه.

خامسا"– مناقشة واقرار مقسوم الارباح للسنة المالية ٢٠١٦

عرض رئيس الهيئة الموضوع للمناقشة فاقترح احد اعضاء مجلس الادارة السيد علي المياح تخصيص نسبة من الارباح الى المساهمين تم عرض مقترح بتوزيع ٢٠% من الفائض المتراكم اي ما يساوي (٧,٦٣١,٨٤٠,٠٠٠) سبعة مليار وستمائة وواحد وثلاثون مليون وثمانمائة واربعون الف دينار على جميع المساهمين. وطرح هذا المقترح للتصويت.

فتمت المصادقة وبالاجماع على توزيع الارباح على المساهمين وذلك بتوزيع ٢٠% من الفائض المتراكم البالغ (٣٨,١٥٩,٢٠٨,٠٠٠) اي ما يساوي (٧,٦٣١,٨٤١,٠٠٠) سبعة مليار وستمائة وواحد وثلاثون مليون وثمانمائة وواحد واربعون الف دينار توزع على جميع المساهمين كل بنسبة مساهمته .

العـدد :
التـاريخ : / /

Ref. No .
Date :

سادساً– ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافاتهم للسنة المالية ٢٠١٦.

طلب رئيس الهيئة من المساهمين ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافاتهم للسنة المالية ٢٠١٦ فقررت الهيئة العامة وبالاجماع ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة ومنحهم مكافاة مقدارها (١٠) ملايين دينار لكل منهم.

سابعاً– بناءً على اقتراح من يمثل ١٠% من الاصوات الممثلة بالاجتماع وموافقة جميع اعضاء الهيئة العامة واستناداً لأحكام المادة ٨٩ من قانون الشركات تمت اضافة فقرة بتعيين مراقبي الحسابات لشركة مصرف الائتمان العراقي.

وبعد المناقشة تمت المصادقة وبالاجماع على تجديد تعيين شركة فرقد السلمان وشركة عادل حسون كمراقبي حسابات شركة مصرف الائتمان العراقي للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وتحديد اجورهما وفق ضوابط مجلس المهنة.

ثامناً– طرح احد الحاضرين مقترح منح مكافأة سنوية الى موظفي البنك تثميناً لجهودهم المبذولة في المصرف

اجاب رئيس الهيئة بأن المصرف يمنح موظفي البنك المكافئات وفق النظام الداخلي والسياسات والاجراءات وتحال هذه التوصية الى لجنة التعويض والمكافئات.

ولاكتمال مناقشة ما جاء بجدول الاعمال ختم الاجتماع بتاريخه اعلاه.

هبة مصطفى عطا
كاتب الجلسة

زياد يحيى عبد المحسن
مراقب الجلسة

د. أحسان ناحي الصوفي
رئيس الهيئة العامة

مها هشام مهدي
ممثل دائرة تسجيل الشركات

محمد اسود حمد
ممثل دائرة تسجيل الشركات